﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ وَإِن تَسۡـَٔلُواْ عَنۡهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلۡقُرۡءَانُ تُبۡدَ لَكُمۡ عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهَاۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٞ ١٠١﴾ [المائدة: 101]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

ضرورةُ الانقيادِ للبلاغِ، والعزوفِ عنِ الجدالِ وكثرةِ السّؤالِ

وجهُ مناسبةِ هذه الآيةِ لما سبقَها من آياتٍ، أنّ قولَه تعالى: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا تَكۡتُمُونَ ٩٩﴾ [المائدة: 99]، فإنّه على معنى "ما بلَّغهُ الرّسُولُ إليكُم فخُذُوهُ، وكُونُوا مُنقَادين له، وما لم يبلّغه الرّسُولُ إليكُم، فلا تسألُوا عنه ولا تخوضُوا فيه"[1]، كي لا يُصيبَكم العنتُ والشّدّةُ جَرّاءَ فعلِكم هذا، ويُراد بالسّؤال المنهيِّ عنه في هذه الآية، "السّؤالُ عن سرِّ القدَرِ، فإنّ المقدَّرَ في علم الله تعالى لبعض النّاس ربّما يكون ممّا يغمُّه، كختمِه على الشّقاءِ، نعوذ بالله، وكونِه جهنّميًّا، فنهى عن ذلك بقولِه: ﴿وَإِن تَسۡـَٔلُواْ عَنۡهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلۡقُرۡءَانُ تُبۡدَ لَكُمۡ﴾"[2]، ثمّ إنّ الحقَّ ﷻ ذكّرَهم بعدمِ استواء الخبيثِ والطّيّبِ، وأنّ على ذوي العقول أن يُميّزوا بينَها، ولمّا كان هذا وصفَهم، وهم فضلًا عن ذلك من أهل الإيمان بنداءِ الله لهم، بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾؛ فإنّه لا ينبغي أن يَسألوا عمّا لا طاقةَ لهم به، إذا وقع الجوابُ، ولا سيّما أنّها أسئلةٌ ليست من شأنِهم؛ لأنّه تعالى عفا عنها وتركَها، فما وقعَ منها، فإنّ الله بعد ذلك غفورٌ لمن خالفَ أمرَه وندِمَ وتابَ، حليمٌ لا يعاجلُ بالعقابِ والعذابِ، ينتظرُ التّوبةَ من عباده، لينالُوا مغفرتَه.

(1) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 12/111.

(2) القونويّ، حاشية القونويّ على تفسير البيضاويّ: 7/576.

❁ شَرْحُ المُفْرَدَاتِ:

1) ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ﴾: (لا تَسأَلُوا)، فعلٌ مضارعٌ منَ الأفعال الخمسةِ، حُذفتِ النّونُ منه للجزم، أصلُه (تَسأَلُونَ) الماضي المجرّدُ منه (سَأَلَ)، وله غيرُ نوعٍ في المتعدّي، وههنا متعدٍّ بحرف الجرِّ، ومعنى السّؤال، أنّها تَستدعي عِلمًا أو معرفةً، وما يُؤدّي إليهما، ويكون جوابُها باللّسانِ[1]، والمرادُ هنا الاستخبارُ، أي طلبُ معرفة الخبرِ في أمرٍ ما، وهي الأشياءُ الّتي سكتَ عنها الحقُّ ﷻ ليس نِسيانًا وإنّما رحمةً بكم، فإنّ سؤالَكم عنها هنا لغوٌ، وقد استخدم العربُ كلمةَ (أشياء) ممنوعةً منَ الصّرف، ربّما على توهُّم زيادة الهمزةِ الأخيرةِ، مع أنّها لامُ الكلمةِ، ولم تُسمع الكلمةُ مصروفةً في أيٍّ منَ الشّواهدِ العربيّةِ، وبمنعِ الصّرفِ جاء قولُه تعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ﴾[2]، ولفظ (أشياء) في التّركيب "قال أبو إسحاق الزجّاج، وعزاهُ للخليل، فقال: "قولُه تعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ﴾ [المَائِدَة: 101] في موضعِ الخَفضِ، إلّا أنّها فُتحت لأنّها لَا تَنصرفُ، ونصُّ كلامِ الجوهريّ: قال الخَليل: إنّما تُرِك صَرفُ (أَشياءَ) لأنّ أَصلَهُ فَعلاء، جُمِعَ على غير واحدِه، كَمَا أَنّ الشُّعَراء جُمع على غير واحدِه، لأَنّ الفاعِل لَا يُجمعُ على فُعَلاء، ثمَّ استثقَلُوا الهمزتَين في آخره، نَقَلُوا الأُولى إلى أَوّل الكلمة، فَقَالُوا أَشياء، كَمَا قَالُوا أَينُق وقِسِيّ، فَصَارَ تقديرُه لَفعاء، يدُلُّ على صِحّة ذَلِك، أَنّه لَا يُصرَف، وأَنّه يُصَغَّرُ على (أُشَيَاء)، وأَنّه يُجمَع على (أَشَاوَي)، وقال السَّخاوِيّ الدِّمشقيّ في كِتَابه سِفر السَّعادة وسفيرِ الإفادة، فيما نقله صاحبُ تاج العروس: وأحسنُ هَذِه الأَقوالِ كلِّها، وأَقربُها إلى الصّوابِ، قولُ الكسّائيّ، لأَنّه فَعلٌ جُمِع على أَفعال، مثل سَيفٍ وأَسياف، وأَمّا منعُ الصَّرف فِيهِ، فعلى التَّشبيه بِفَعلاء، وَقد يشبَّه الشّيءُ بالشّيءِ فيُعطَى حُكمَه، مع ما نقلَه الزّجاجُ، حين قال: وقد أَجمع البصريّونُ وأَكثرُ الكُوفِيِّين على أَنّ قَول الكسائيِّ خطأٌ في هَذَا، وأَلزمُوه أَن لَا يصرِفَ أَبناءً وأَسماءً"[3].

2) ﴿تَسُؤْكُمْ﴾: فعل مضارع ماضيه المجرّدُ ساءَ، والسّوءُ المكروهُ والبلاءُ والعذابُ والشّرُّ والرّداءةُ[4] وكلُّ ما قيل من مثل هذه المرادفاتِ، ينطبق عليه اسمُ السّوء، فهي وما

(1) السّمين، عمدة الحفّاظ: (سأل).
(2) أحمد مختار، معجم الصّواب اللّغويّ: (شيأ).
(3) الزّبيديّ، تاج العروس، وكذلك لسان العرب: (شيأ).
(4) نشوان الحميريّ، شمس العلوم: 5/3256.

اشتقّ منها، كلمةٌ جامعةٌ لكلّ ما يُكرهُ ويُعابُ، ولكلِّ ما هو فاسدٌ وفيه ضررٌ؛ فإنّ سؤالَكم فيه ضررٌ ومساءةٌ عليكم.

3) ﴿حِينَ﴾: "الحاءُ والياءُ والنّونُ أصلٌ واحدٌ، ثمَّ يُحملُ عليهِ، والأصلُ الزَّمانُ، فالحينُ الزَّمانُ قليلهُ وكثيرهُ"[1]، ومعلومٌ أنّ لفظَ الحين يُستعملُ ظرفَ زمان، وهنا قرنَهُ بنزول القرآن "والمرادُ هنا على مدلولِه الأصليِّ، قال: هو كالوقتِ يصلحُ لجميع الزّمان طالت أم قصرت"[2]، والحينُ هنا مرتبطٌ بقولِه تعالى في الآية: "﴿وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ﴾، مَعنَاهُ: وَإِن صَبَرتُم حَتَّى ينزّلَ القُرآنُ؛ وجدتُم فِيهِ بَيَان مَا تحتاجون إِلَيهِ، بمجرّد نزولِ الحُكم في الآية "[3]، و(حين): صفةٌ لأشياء، أي: وإن تسألُوا عن هذه التّكاليفِ الصّعبةِ في زمان الوحيِ، وهو ما دامَ الرّسولُ بين أظهُركم، تُبدَ لكُم، ولكنّ الحينيّةَ هنا، فيها ما يشقُّ عليكم، حينما تُكلَّفون بما فيه تضحيّةٌ ورهقٌ[4].

4) ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾: والأصلُ من (قَرَأَ)، وفعلُه قرأ يقرأُ، ومصدرُه القرآنُ، مثل رُجحان وكُفران، وأصبحَ اسمًا عَلمًا بالغَلبةِ، على كتابِ اللّه الّذي أنزلَه على رسولِه ﷺ منَ اللّوحِ المحفوظِ، ومعناه المُعجميُّ الجمعُ، "قال بعض العلماء: تسميّةُ هذا الكتابِ قُرآنًا، من بين كُتب اللّه، لكونِه جامعًا لثمرةِ كتبه، بل لجمعِه ثمرةَ جميعِ العلوم"[5]، وهو كلامُ اللّه المحفوظُ في الصّدور، الّذي تتلُوه الألسنةُ، المكتوبُ في المصاحف، وقد جمعَ بين دفّتيه الكلماتِ والآياتِ والسُّورَ، وجمعَ القصصَ والأخبارَ، والأوامرَ والنّواهيَ، والوعدَ والوعيدَ، وأنواعًا كثيرةً منَ الخطابِ[6]، وفي تعريفٍ جامعٍ مُوجَزٍ: "القرآنُ الكريم: هو كلامُ اللّه تعالى المعجزُ، المنزّلُ على خاتمِ الأنبياءِ والمرسلينِ سيّدنا محمد ﷺ، بواسطة أمينِ الوحيِ جبريلَ عليه السلام، المنقولُ إلينا بالتّواتر، المتعبَّدُ بتلاوته، المبدوءُ بسورة الفاتحة، والمُختتَمُ بسورة النّاس، والمتحدَّى بأقصرِ سورةٍ منه"[7].

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (حين).
(2) السّمين، عمدة الحفّاظ: (حين).
(3) السّمعاني، تفسير القرآن: 2/71.
(4) النّسفيّ، مدارك التّنزيل: 1/479.
(5) الرّاغب، المفردات: (قرأ).
(6) السّمين، عمدة الحفّاظ: (قرأ).
(7) د معبد، نفحات من علوم القرآن، ص: 11.

5) ﴿حَلِيمٌ﴾: صيغةُ مبالغةٍ، زنةُ (فَعِيلٍ)، الأصلُ منه (حَلَمَ)، ولهذا الأصل معانٍ ثلاثةٌ متباينةٌ ينطبقُ الأوّلُ على هذه اللّفظة في هذه الآية، الأوّلُ منه، هو "تركُ العجَلةِ... فالأوَّلُ الحلمُ خلافُ الطَّيشِ، يقالُ حلمتُ عنهُ أحلمُ، فأنا حليمٌ"[1]، وهو من صفاتِه تعالى، ومعناه "الّذي لا يستفزُّه عصيانُ العصاة، ولا يستخفُّه الغضبُ عليهم"[2]، مع أنّه ربُّهم وخالقُهم ورازقُهم، لكنّه لا يعاجلُهم بالعقوبةِ؛ ولذلك عبّر عنه بصيغةِ المبالغةِ، لاتّصافه بقُوّةِ الحِلمِ.

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

لا يحسنُ السّؤالُ عنِ المسكوتِ عنه، مخافةَ التّضييقِ والمشقّةِ

معنى الآيةِ النّهيُ عنِ السّؤالِ عن أشياءَ من أمورِ الدّين، ودقائقِ التّكاليفِ، أو منَ الأمورِ الغيبيّةِ أو الأسرارِ الخفيّةِ، أو غيرِ ذلك، ممّا يحتملُ أن يكونَ إظهارُها سببًا لحصول السّوءِ فيها، بأن يُشدّدَ عليكم في التّكاليفِ وكثرتِها، أو أن تظهرَ حقائقُ تفضحُ أهلَها[3]، ولعلّه بسببِ هذه الأسئلة ينزلُ التّشديدُ، أو تضييقٌ على عُمومِ المسلمين، فعدمُ السّؤالِ أو الصّبرُ لحين التّنزيل، هو الأسلمُ، وهذه الأمورُ الّتي سألتُم عنها، وهي ليست من شأنِكم، لم ينسَها اللّه بل تركها رحمةً بكم، وهو غفورٌ لذنوبِ عبادِه حليمٌ عليهم.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

الخطابُ بقولِه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، يَعقبُه أمرٌ مُهمٌّ دائمًا:

من بلاغةِ العبارةِ القرآنيّةِ، ما يفوقُ الأمثالَ العربيّةَ، روعةً وشائقيّةً

بدأ الحقُّ ﷻ هذه الآيةَ، بتعبيرِ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، ومعناه العامُّ: (يَا أيّها الّذين صدقُوا اللّه ورسُولهُ)، وهو خطابٌ يُنبئُ عن أمرٍ مُهمٍّ، فهو كما قال الأقدمون: إمّا أن يليَه أمرٌ أو نهيٌ، وههنا جاء

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (حلم).
(2) السّمين، عمدة الحفّاظ: (حلم).
(3) المراغي، تفسير المراغيّ: 7/41.

بعده نهيٌ، فقال ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾، هذه الآيةُ جرت مجرى المثَلِ.

الجزمُ قطعٌ لفظيٌّ، والنّهيُ قطعٌ معنويٌّ:

القطعُ للفعلِ المنهيِّ عنه، يحصلُ به التّشاكلُ اللّفظيُّ والمعنويُّ

صُدِّر النّهيُ بـ﴿لَا﴾ النّاهيةِ الجازمةِ، وهي تنهَى عنِ الفعل معنًى، وتَجزمُه لفظًا، والجزمُ له علاقةٌ بالنّهي من جهة المعنى، فالجزم قطعٌ، والنّهيُ كذلك، وهو أنْ تقطع الفعلَ، وتنتهيَ عنه؛ ولذلك وُضع الجزمُ والقطعُ للفعل المَنهيِّ عنه، ليحصُلَ التّشاكلُ اللّفظيُّ والمعنويُّ.

خروجُ الفعل ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ﴾ عن معناه الحقيقيِّ، الى النُّصحِ والإرشادِ:

دعـــوةٌ إلى مجـانـفـةِ السّـؤالِ، عمّا يجرُّ الوبالَ

ولأنّ العلاماتِ الإعرابيّةَ دلائلُ على المعاني، فإنّ قولَه: ﴿تَسْـَٔلُواْ﴾، فعلٌ مضارعٌ مُسنَدٌ لجماعة المخاطَبين، وقد جُزم بلا، فحُذفت منه النّونُ للجزم؛ لأنّ أصلَه (تَسأَلُونَ)، وصيغةُ النّهي هنا خرجت عن معناها الأصليِّ، إلى معنى الإرشادِ والنُّصحِ، في عدم السّؤال عمّا لا حاجةَ لك فيه، وقد يسوؤُك وقوعُه، وهذا التركيبُ المكوّنُ من (لا) النّاهية، وفعلِ السّؤال مجزومًا تركيبٌ فريدٌ في جميع القرآن، فلم يرِد إلّا في هذا الموضع، قال الرّاغب في تفسيره: "الأشياءُ في البحث عنها وسؤالِها، ثلاثةُ أضرُبٍ، ضربٌ يجبُ السّؤالُ عنه، وهو ما كُلّف الإنسانُ به، وبه أُمِرَ، وإيّاه توجّه أن أُفتي الجريحُ بالاغتسال، فقال: «قتلتموه، هلّا سألتموني عنه، شفاءُ العِيِّ السّؤالُ»[1]، وضربٌ يُكره أو يُحظرُ السّؤالُ عنه، وإيّاه توجّه قولُه: «اتركوني ما تركتكم، إنّما هلك من كان قبلكم، بكثرة سؤالِهم الأنبياءَ»[2]، وضربٌ يجوزُ السّؤالُ والسّكوتُ عنه، وهو ما يُستحبُّ أن يُحمدَ، ولا يُؤخذُ به الإنسانُ، إن بحث عنهُ واستكشف"[3].

(1) الإمام أحمد، المسند، الحديث رقم: (3056)، وأبو داود، السنن، الحديث رقم: (337).
(2) البخاري، صحيح البخاري، الحديث رقم: (7288)، ومسلم، صحيح مسلم، الحديث رقم: (1337) بلفظ مقارب.
(3) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 5/465 - 466، وكذلك الطّيبي، فتوح الغيب: 5/504 - 505.

أصلُ الفعل (سأل)، أن يكون متعدّيًا بنفسه أو بالحرف (على):

سأل هنا بمعنى الاستفهامِ وطلبِ الخبرِ

وهذا الفعل (سَأَلَ) على ضربين، الأوّل يتعدّى لمفعولين بنفسِه، والثّاني يتعدّى بحرف الجرّ على، وهو المرادُ هنا، تقول: "سألته الشّيءَ بمعنَى استعطَيتُه إيّاه...وسألته عنِ الشَّيءِ استخبرتهُ "[1]، وهو المرادُ هنا، وهو بمعنى الاستفهامِ وطلبِ الخبرِ، و﴿عَنْ أَشْيَآءَ﴾، حرفُ جرٍّ مع مجروره، وهو يقترنُ كثيرًا بـ(سَأَلَ) وتصريفاتِه، وهو واردٌ باستفاضة في آي الذّكرِ الحكيم.

يُمنعُ الوقفُ على لفظِ ﴿أَشْيَآءَ﴾؛ لأنّ ما بعدها مُتوقِّفٌ عليها معنًى:

من سأل عمّا لا يَعنيه، لقيَ مالا يُرضِيه

ولا يجوزُ الوقفُ على أشياءَ؛ لأنّ ما بعدها متوقِّفٌ من جهة المعنى عليها، حتّى قولُه تعالى ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا﴾[2]، لأنّ سؤالَهم ذاك هو عِن الأشياء الّتي عفا عنها، ونهاهم أن يَسألوا عنها "والشَّيءُ هوَ الموجودُ، فيصدقُ بالذّاتِ، وبحالِ الذّاتِ، وقد سألُوا عن أحوالِ بعضِ المجهولاتِ أوِ الضّوالِّ أو عن أحكامِ بعضِ الأشياءِ"[3].

سرُّ تنكيرِ لفظةِ أشياءَ، لكونِها للعُموم لا للحَصرِ:

التّقعُّرُ في الأسئلةِ يُفضِي إلى عواقبَ وخيمةٍ

ووردت أشياءُ بلفظ التّنكيرِ، وله مغزًى، وهو أنّ التّنكيرَ يُفيدُ العُمومَ، وسؤالُهم هنا عن أشياءَ غيرِ محدّدةٍ، سكت عنها الشّرعُ، فهي مُحتملةٌ لأشياءَ كثيرةٍ، وآيةُ ذلك أنّ سببَ النّزول ذُكرت فيه رواياتٌ متعدّدةٌ، فهي عامّةٌ في كلّ عصرٍ ومصرٍ، ولو عرّفَها لأفادتِ الحصرَ زمانًا ومكانًا.

تنكيرُ لفظةِ ﴿أَشْيَآءَ﴾ من بابِ التّحقيرِ والتّقليلِ:

السّؤالُ في ديننا يُبنَى على المقاصدِ، لا على العبثِ

وقد يكونُ من باب التّحقيرِ والتّقليلِ، فهذه الأشياءُ ليست ذاتَ فائدةٍ، فلا تَسألُوا عنها؛ لأنّها لو كانت كذلك، لبيّنَ القرآنُ والرّسولُ فيها بيانًا شافيًا، كقولِ "الرَّجلِ تضلُّ ناقتهُ أَينَ ناقتي،

(1) ابن منظور، لسان العرب: (سأل).
(2) الأشمونّي، منار الهدى، ص: 259.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/66.

فأنزلَ اللّه سبحانه فيهم هذهِ الآيةَ"[1]، وقد كان النّبيُّ ﷺ وخلفاؤه الرّاشدون، يَكرهون بعضَ الأسئلةِ، إذا رأوا أنّها لتزجيةِ الوقتِ، أو أنّها للتّرف الفِكريِّ فحسب، وقد كان عمرُ بنُ الخطاب إذا سأله سائلٌ عن مسألة، قال له: هل وَقعت؟ فإن قال: نعم، أجابه إذا كان الجوابُ متيسّرًا، وإلّا جمع أهلَ الحلّ والعقد، وبذلَ وُسعَه في الاجتهادِ، وإيجادِ المخرجِ، وقد رَوَوا عن عمرَ أنّه ربّما علَا الرّجلَ بالدِّرة، يضربُه ليردَعَه، إذا تيقّنَ أنّه يتلاعبُ بالمسائلِ والأسئلةِ، قال القاضي أبو محمد: "ويحتملُ قولُه تعالى: ﴿وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ﴾، أن يكونَ في معنى الوعيد، كأنّه قال: (لا تسألُوا وإن سألتُم لقيتُم عبءَ ذلكَ وصُعُوبتهُ، لأنّكُم تكلّفُون وتستعجلُون علمَ ما يسُوؤُكُم، كالّذي قيل له إنّه في النّار)[2].

انسجامُ الفعلِ المبني للمفعولِ مع السّياقِ في قولِه: ﴿إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾:

ما أخفاهُ الله عنّا، هو محضُ لُطفٍ بنا

وهو فعلٌ مبنيٌّ للمفعول، ونائبُ الفاعل مستترٌ، يعودُ على أشياءَ، وبناؤه للمفعول ينسجمُ مع السّياق، وسببُ النّزول وهو عدمُ السّؤال عن هذه الأشياءِ الّتي تجلبُ المساءةَ والضّررَ؛ لذلك عبّرَ بها هنا أيضًا، بطريقة الحذفِ أو الإضمارِ، في بابِ البناءِ للمفعولِ لما لم يُسمَّ فاعلُه، على تعبيرِ سِيبَوَيه، وشبهُ الجملةِ ﴿لَكُمْ﴾ جارٌّ ومجرورٌ، متعلِّقٌ بالفعل قبلَه، ﴿تَسُؤْكُمْ﴾ فعلٌ مضارعٌ جوابُ الشّرط مجزومٌ، أي تلحقُكم المساءةُ، وهذا يُرجّحُ روايةَ "سؤالِ ذلكَ الرَّجلِ: من أَبي؟ لأنّهُ لو كُشفَ لهُ عن سرِّ أمّهِ، ربَّمَا كانت قد بغت عليهِ، فيلحقُ العارُ بهم"[3]، والفاعلُ مستترٌ تقديرُه (هي)، والعلّةُ في ذلك

(1) ابن العربيّ، أحكام القرآن: 2/213.
(2) ابن عطية، المحرّر الوجيز: 2/246.
(3) ابن العربيّ، أحكام القرآن: 2/214.

أنّ البناءَ للمفعول يجعلُ ما يُبدَى في قوله ﴿تُبْدَ لَكُمْ﴾، من أشياءَ مفترضةٍ، مجهولًا غيرَ معيّن، وهو ينسجمُ مع تنكيره للفظ (أشياء)، فيبقى الأمرُ عامًّا، وهو أقربُ إلى الدَّلالةِ، وأدقُّ في البيان.

دَلالةُ الميم على الجمعِ لخطابه بالحُكم مجموعَ المؤمنين:

السّياقُ القرآنيُّ يخاطبُ الفردَ للتّغيير، ويخاطبُ الأمّةَ للتّذكير

والكافُ مفعولٌ به، والميمُ علامةُ الجمع، ولكونِه خطابًا لمجموع المؤمنين، المُنسَلكين في أمريّةِ البلاغِ، المصدَّرِ بالنّداء في قولِه تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ﴾، وهو خطابٌ يطالُ الأمّةَ برُمّتها دونَ استثناءٍ، ويدخلُ فيه كلُّ من بَدر منه ذلك القولُ، مع أنّ تطبيقَه عمليًّا ينسحبُ على أفرادٍ منَ الأمّةِ، يمارسون شهوةَ السّؤال، ولا يَضبطونَها بضوابطِها، وإن كان سببُ النّزول خاصًّا والجملةُ الشّرطيةُ ﴿إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ تقعُ صفةُ الأشياء في ظهورِها ومساءتِها.

في جملةِ ﴿تَسُؤْكُمْ﴾ إيجازٌ بالحذفِ:

المساءةُ تكونُ منَ الأجوبةِ لا منَ الأشياءِ المسؤولِ عنها

والظّاهرُ في قولِه تعالى: ﴿تَسُؤْكُمْ﴾ أنّها على حذف مضافٍ؛ لأنّ المساءةَ تكونُ من جواباتِ الأسئلة الّتي تسألونَها، وليست منَ الأشياء نفسِها، "فإنّ من سألَ عنِ الحجِّ، لم يأمن أنّ يُؤمرَ بهِ في كلِّ عام فيسوؤُه"[1]، في إحدى رواياتِ سببِ النّزولِ، في أنّ شخصًا سألَ النّبيّ ﷺ، عن فرضيّةِ الحجّ أهو كلُّ عامٍ أم مرّة في العمر؟ وألحّ في سؤاله، فنزلتِ الآيةُ.

التّعبيرُ بإن الشّرطيّةِ يُؤكّدُ أنّ الشّرطَ نادرُ الوُقوعِ:

الغالبُ أنّ الأحكامَ المنزّلةَ تسرُّ المؤمنين ولا تسُوؤُهم، إلّا ما ندَر كما ذُكِر

وفي التّعبيرِ بـ(إن) في أسلوبِ الشّرطِ، دليلٌ على ما تُرشدُ إليه الآيةُ، في ترك السُّؤال عمّا لا فائدةَ فيه، أو السّؤالِ الّذي يجلبُ المساءةَ، أو يجلبُ المشقّةَ في التّكليفِ، أو نحوِ ذلك، والأَولى تُرك

(1) البغويّ، معالم التّنزيل: 3/106.

السّؤالُ عنها، وآيةُ ذلك في التّعبيرِ بـ(إن) الشّرطيّةِ، فالأصلُ فيها أنّ "إن تدلُّ على أنّ الشَّرطَ نادرُ الوقوعِ، أو مرغوبٌ عن وقوعهِ"[1]، بخلافِ (إذا) المتضمّنةِ معنى الشّرط، فإنّ الفعلَ معها كثيرُ الوقوع.

عطفُ جملةٍ شَرطيّةٍ على الأُخرى يقتضِي تَكرارَ التّوقُّع:

ملمحُ ارتباط المعاني وتعانُقِها

﴿وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ﴾، وهنا عطفُ جملةٍ شرطيّةٍ على جملةٍ شرطيّةٍ سابقةٍ، بحرف الشّرط (إن)، والملمحُ البلاغيُّ هنا، هو ارتباطُ المعاني وتعانُقُها، في الجُملَتَين الشّرطيّتين المتواليتين في السّياقِ، وهما قولُه تعالى: ﴿إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾، وقولُه تعالى: ﴿وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ﴾، فالاحتمالان مُدرجانِ في دائرة التّوقُّع، وكأنّ السّياقَ القرآنيَّ، قد انتهج نهجًا استباقيًّا، يحضِّرُ فيه المجتمعَ للبلاء، قبل وقوعِه، ولئن كان الأمرُ محدودًا في إطار السّؤال المطروح آنئذٍ، ممّا نقلته كتبُ التّفسيرِ، وكتبُ أسبابِ النّزولِ، فإنّ المعالجةَ إنّما هي لتوقُّعِ استفحالِ الظّاهرةِ، وتجرُّئ أصحابَ القلوبِ المريضةِ، والأفكارِ السلبية على طرحِ إشكاليّاتٍ مفخّخةٍ، تُزلزلُ كيانَ الأمّةِ، وتزرعُ فيها الفتنةَ، وتعملُ على أن تأتيَ على بنيانِها منَ القواعد، فلا تُبقي فيها ولا تذرُ، وهو علاجٌ حكيمٌ، عُرض في أسلوبٍ بيانيٍّ سليمٍ، وسيبقى صالحًا لكلّ آنٍ، ومُتاحًا في كلّ زمان.

الضّميرُ ينوبُ عنِ الاسمِ في التّقديرِ:

لفظُ ﴿عَنْهَا﴾ حرفُ جرٍّ، والمجرورُ هنا اسمٌ مذكورٌ سابقًا فعُوّض منه هنا بالضّمير؛ لأنّ الضّمائرَ تُعوَّضُ من تَكرارِ الأسماءِ الظّاهرةِ؛ لأنّه قال: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ﴾ ﴿وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا﴾، فحرفُ الجرّ (عن) أُعيد مرّتين، مدخولُه في المرّة الأولى اسمٌ ظاهرٌ، ثمّ لمّا أُعيدَ الاسمُ الظّاهرُ عبّر عنه بالضّمير، والغايةُ هي الاختصارُ، وتجنّبُ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/67.

التَّكرارِ اللّفظيِّ، من غير مُسوِّغٍ ولا ضرورةٍ تقتضِيه، والضّميرُ دَلالتُه تقديريّةٌ؛ لأنّه يعودُ على ظاهرٍ، فينوبُ عنه، ويتحمّلُ معموليّتَه، وذلك آثرُ في البيان، وأبلغُ في الدَّلالة، مع ملاحظةِ أنّ السّؤالَ المشارَ إليه، في الآيةِ الشّرطيّة الأُولى، كان رَدعًا لمن بادَرَ إليه، وكأنّه يَنهَى عن تَكرار الخطأ بالتّسرّعِ في السّؤال عمّا لا جدوَى منه، ولا فائدةَ من طرحه، وأنّ عاقبةَ أمره خسرٌ، ومنتهى أمره مساءةٌ، تعود عليهم بالغُبنِ والمفسدةِ، وأنّ السّؤال الثّاني المشارَ إليه في السّياق الشّرطيّ للآية الثّانيّة، أنّه يؤكّدُ أنّ السّؤالَ عند نزول الوحي سوف تكونُ إجابتُه مؤدّاةً في سياقِها، ويردُ الحُكمُ بها مُلزمًا ليس السّائلَ وحده، ولكن مجموعَ الأمّة، إلى أن يقوم النّاسُ لربّ العالمين، وهو ما أبانت عنه هذه الآيةُ، في تناسقٍ وعقلانيّةٍ ووضوحٍ.

﴿حِينَ﴾ ظرفٌ يدلُّ على زمن نزولِ القرآنِ:

﴿حِينَ﴾ ظرفٌ يدلُّ على الزّمن، وقد قرنَه بنزولِ القرآن بقولِه: ﴿حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ﴾، وهذا الظّرف يحتملُ أن يكونَ عاملُه ﴿تَسْـَٔلُواْ﴾، ويحتملُ أن يكونَ عاملُه ﴿تُبْدَ﴾، والأوّلُ أقوَى لسببين لفظيٍّ ومعنويٍّ، فأمّا اللّفظيُّ، فلتأخُّر العاملِ، والأصلُ تقدّمُ العامل، وتأخُّر المعمول.

الظّرفُ عاملُه (تَسألُوا)، لسببٍ لفظيٍّ، وآخرَ معنويٍّ

والسّببُ المعنويُّ أي أنّكم تَسألون عن هذه الأشياء، وهذه "التّكاليف الصّعبةِ في زمان الوحي، وهو ما دام الرّسولُ بين أظهُركم يُوحَى إليه، تُبدَ لكم"[1]، فإنّ نزولَ القرآن مرتبطٌ بمبعثِه ﷺ حتّى وفاتِه، ويلمحُ من ذلك تشنيعٌ على من يسألُ هذه الأسئلةَ، لأنّكم تسألُون والرّسولُ بين ظهرانِيكم، والوحيُ ينزل عليه ابتداءً، أو لنازلةٍ تنزلُ بكم، فإذا قُبض الرّسولُ ﷺ، جاز أنّ "تختلفَ العلماءُ فيهِ، فيحرّمُ عالمٌ، ويحلُّ آخرُ، ويوجبُ مجتهدٌ ويُسقطُ آخرُ؛

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/301 - 302.

واختلافُ العلماءِ رحمةٌ للخلقِ، وفسحةٌ في الحقِّ، وطريقٌ مهيعٌ إلى الرّفقِ"[1]، ثم إنّكم إن "صبرتم حتَّى ينزلَ القرآن، بحكمٍ من فرضٍ أَو نهيٍ أَو حكمٍ، وليسَ في ظاهرهِ شرحُ ما بكم إليهِ حاجة، ومسّت حاجتُكم إليهِ، فإذا سألتم عنها حينئذٍ تُبدَ لكم"[2].

دَلالةُ التّضعيفِ في الفعل ﴿يُنَزَّلُ﴾ في الآيةِ:

التّعبيرُ بصيغةِ (نـزّل) المتعدّية، تشيرُ إلى طرفِ الإنزالِ الأعلَى

وقد اقترن بالفعل المضعَّفِ ﴿يُنَزَّلُ﴾، وزنُه (يُفعّل)، وهذه الصّيغةُ الغالبُ فيها المبالغةُ والتّعديّة، أمّا المبالغةُ والتّكثيرُ، فيجوزُ أن يُراد ذلك من خلال تنجيم القرآن الكريم، أي نزولُه مرّةً إثرَ أخرى، والتّنزيلُ عمليّةٌ تراكميّةٌ تحدثُ في مجالٍ زمانيٍّ متلاحقٍ، تفرضُه مُتطلّباتُ التّغيّر المَرحليِّ، الّذي شهدته فترةُ نزولِ الوحي المكيّةِ والمدنيّةِ، والّتي أبانت كتبُ السّيرة عن تزاحُمٍ كبيرٍ في الأحداثِ والحوادثِ والتّحدّياتِ، والحروبِ والتّهديداتِ، وما يقتضيه ذلك من تنزُّلٍ للقرآن يتزامنُ مع الحركيّةِ المتسارعةِ للأحداثِ، ممّا تَفيضُ به الفترةُ النّبويّةُ، فكان لفظُ التّنزّلِ ملائمًا للسّياق الزّماني والمكانيّ، ممّا يُجلّي المعنى، ويُسفرُ عنِ الدّلالة، بدقّةٍ وبيانٍ.

أمّا معنى التّعديّةِ، فهو منزّلٌ منَ اللّه تعالى؛ لأنّه لو عبّر بالفعلِ المجرّدِ، لتوهَّمَ متوهِّمٌ أنّه ينزلُ لوحده، ثمّ لمّا كان المنزلُ معلومًا، بناه للمفعول، فقال (يُنزّلُ)، والقرآنُ هنا نائبُ فاعل، أمّا الفعلُ (تُبدَ) فهو جوابُ الشّرط، مجزومٌ بحذف حرفِ العلّة، وقد بنى الفعلَ أيضًا للمفعول، اعتمادًا على ذكرها في السّياق الّذي مرّ آنفًا، و(لكم) جارٌّ ومجرورٌ.

التّقديمُ والتّأخيرُ بين الظّرفِ والفعلِ:

وذُكرَ "في الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ؛ لأنّ التّقديرَ: (عن أشياءَ إن

(1) ابن العربيّ، أحكام القرآن: 2/214.
(2) البغويّ، معالم التّنزيل: 3/106.

تسأَلوا عنها تُبدَ لكم حينَ نزولِ القرآن، وإن تُبدَ لكم تَسُؤكم)"[1]، وهو الّذي ينسجمُ مع المعنى، ويرتضِيه السّياقُ، لكنّه قدّمَ ما قدّمَ، لينزجِرُوا ويتّعظُوا، فإنّ التّقديمَ يفيدُ العنايةَ والاهتمامَ، وهو أقوى ممّن قال إنّ ثمّةَ حذفًا في الآيةِ، أي "وإن تسألوا عن غيرِها؛ لأنّه نهاهُم فكيفَ ينهاهُم ؟ ويقولُ إنّهُ يبيِّنُ لهم إن سألوهُ عنها"[2]، ولأنّ عدمَ التّقدير أَولى منَ التّقدير، ثمّ إنّه تبعيدٌ لا برهان له به، وإنّه لمن الجائز "أن يُقالَ: لا تسأل، فإنّك إن سألتَ، يبيّنُ لك ما يسوءُك، فالسُّكوتُ عنهُ أَولى بك"[3].

علّةُ التّقديم الزّجرُ والوعظُ، تمهيدًا للنّهي والتّخويفِ

جملةُ ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهَاۗ﴾، بمعنى لا تسألُوا عمّا هُو معفُوٌّ عنهُ:

﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهَاۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٞ﴾، عفا فعلٌ ماضٍ، ولفظُ الجلالة ﴿ٱللَّهُ﴾ فاعلٌ، و﴿عَنۡهَا﴾ جارٌّ ومجرور، والضّميرُ فيها عائدٌ على الأشياءِ الّتي نهى الله تعالى عنِ السّؤالِ عنها، فالجملةُ بتمامها صفةٌ لأشياءَ، بمعنى لا تسألُوا عن أشياءَ معفوٍّ عنها، ويجوزُ أنّ تكونَ جملةً مستأنفةً، وههنا مسألةٌ مُهمّةٌ، وهو أنّ العفوَ يقتضي وجودَ ذنبٍ، ومعنى هذا أنّ مجرّدَ السّؤال عن تلك الأشياءِ الواردةِ فيه ذنبٌ اقتضى العفوَ؛ لأنّ تلك الأشياءَ تفرّقت بين ما اقتضى المساءةَ، وأشياءَ غيرِ ذلك، كما بانَ لنا في سبب النّزول "فإنّ النَّهيَ غيرُ مقيَّدٍ بحالِ ما يسوؤُهُم جوابهُ، بدليلِ قولهِ بعدهُ ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهَاۗ﴾؛ لأنّ العفوَ لا يكونُ إلَّا عن ذنبٍ"[4]، وهو استنباطٌ بديعٌ، فيما جعلَ قسمَ العفو بمعنى التّرك والسّكوتِ منه تعالى، وعليكم أن تسكتُوا عنها أيضًا، ولقوله ﷺ من حديث طويل: «وَسَكَتَ عَن أَشيَاءَ مِن

ذكــرُ الـعـفـوِ يـقـتـضي وجـودَ الـذّنب، ومعنى التّركِ

(1) السّمين، الدّر المصون: 4/442.
(2) ابن العربي، أحكام القرآن: 2/2016.
(3) ابن العربي، أحكام القرآن: 2/2016.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/67.

غَيرِ نسيان، فَلَا تَكَلَّفُوهَا رَحمَةً مِن رَبِّكُم فَاقبَلُوهَا»[1]، والأوّلُ أجودُ. وقولُه تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهَاۗ﴾، تركَها ولم يُعرّف بها، وهذه اللّفظةُ الّتي هي عَفَا، تؤيّدُ أنّ الأشياءَ الّتي هي في تكليفات الشّرعِ، وينظرُ إلى ذلك قولُ النّبيّ ﷺ: (إنَّ اللّه قَد عَفَا لَكُم عَن صَدَقَةِ الخَيلِ)[2]، وقد وردَ أنّ المنهيَّ عنه هي "الأشياءُ الّتي شأنُها عند الظُّهورِ أنّها تسُوؤُهم، وهي التّكاليفُ الصّعبةُ، فكان حاصلُ الكلام، أنّهم إن يسألوا عنها أُبديت لهم، وإن أُبديت لهم ساءتهُم، فيلزمُ من مجموع المقدّمتَين أنّهم إن يسألُوا عنها ظهرَ لهم ما يسُوؤُهُم ولا يسرُّهم"[3]، وقد قسّمُوا السّؤالَ إلى قسمين رئيسَين، قسمٌ لم يجرِ السّؤالُ عنه مطلقًا، لا في كتاب اللّه المُحكم، ولا في السُّنّةِ العطرةِ المباركةِ، بوجهٍ منَ الوجوه، فهذا معلومٌ عند عُموم العلماء أنّه مَنهيٌّ عنه، وقسمٌ آخر هو سؤالُ المؤمن عن قضايا نزلَ بها القرآنُ، وأبانَها البيانُ، ولكنّ من تلقّاها لم يستوعب فهمَها، ولا أدركَ كُنهَها كما ينبغي أن تُفهم، ليستفيدَ بها، ويأتمرَ بأمرِ الشّارعِ الحكيم في تشريعِه لها، وهذا اللّونُ واجبٌ فيه السّؤالُ، وهو المرادُ بقوله تعالى: ﴿وَإِن تَسۡـَٔلُواْ عَنۡهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلۡقُرۡءَانُ تُبۡدَ لَكُمۡ﴾، ويؤكّدها قول النّبيّ ﷺ، فيما أصبحَ مُدرجًا في مصافِّ الأمثالِ السّائرةِ البليغةِ: «إنّمَا شِفَاءُ العِيِّ السُّؤَالُ»، وقد ذكرَ ذلك حتّى لا يتوهَّمَ مُتوهِّمٌ أنّ الأسئلةَ على إطلاقِها ممنوعةٌ، مهما كانت الدّواعِي والظّروفُ الّتي تُلزمُ صاحبَ السّؤال أن يطرحَه بإلحاحٍ، لحاجته الشّديدةِ إليه[4].

﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٞ﴾ تذييلٌ لما سبقَ وتوكيدٌ للعَفو:

إظهارُ ما حقُّه الإضمارُ في قولِه: (وَاللّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ)

﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٞ﴾، وهو تذييلٌ لما سبقَ، وتوكيدٌ لعفوِه تعالى من وجوهٍ، الأوّلُ: عطفُ الجملةِ على ما سبقَ، ففيه مزيدُ اتّصالٍ وربطٍ، والثّاني: أنّه استعملَ أسلوبَ الإظهارِ، وحقُّه الإضمارُ، بقولِه ﴿وَٱللَّهُ﴾ هنا أظهرَ لفظَ الجلالة، مع أنّه مذكورٌ في الجملةِ الّتي قبلَه، فإنّ مقتضى الظّاهرِ أن يقول (عَفَا اللّهُ عَنهَا وَهُوَ غَفُورٌ حَلِيمٌ)، فعدل إلى الظّاهرِ لإظهارِ الاعتناءِ وتفخيمِ صفةِ العفوِ، والثّالث: بتوكيدِ

(1) الطبرّاني، المعجم الأوسط، الحديث رقم: (8938).
(2) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/246.
(3) زاده، حاشية زاده على تفسير البيضاويّ: 3/576.
(4) زاده، حاشية زاده على تفسير البيضاويّ: 3/576.

ذلك، بأن جاء باسم من أسمائه تعالى، وهو الغفورُ، وهو صيغةُ مبالغةٍ دَلالتُها على غُفرانِه تعالى مهما بلغتِ الذّنوبُ.

دَلالةُ صيغةِ المبالغةِ ﴿حَلِيمٌ﴾ في الآيةِ:

ذيّلَ الآيةَ بصيغةِ مبالغةٍ أُخرى، على زنة (فَعِيلٌ)، للتّعبير على أنّه لا يعاجلُ بالعقوبة، وفيه تناسبٌ دقيقُ المسلك مع سياق الآيةِ، فإنّ نهيَه تعالى عن أن يَسألوا عن أشياءَ، فيه إيماءةٌ إلى أن لا يتعجّلُوا في السّؤال، قبل أن يبيِّنَه لهم الرّسولُ ﷺ، أو يسكتَ عنه بوحيٍ منَ الله، والحليمُ من لا يكونُ وصفُه هذا، بأن يسألَ قبل أن يُلقى إليه، فضلًا عن أنّه تعالى حليمٌ حكيمٌ"، وهو فيما يتعلّقُ بالعباد، التأنّي وأخذُ الأمورِ بالتّؤدةِ والرّويةِ... وللنّاس ما يُصلحُهم في معاشهم ومَعادِهم، فهو يُؤخّرُ التّحريمَ، حتّى تستأنسَ القلوبُ ويستمكنَ الإيمانُ"[1].

حِلمُ الله يسعُ الخلقَ جميعًا، وغـفـرانُـه من تداعيّاتِ حلمِه

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2373.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد التاسع، سورة المائدة من الآية 26 إلى الآية 106
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1444هـ - 2023م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2023م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة المائدة من الآية 26 إلى الآية 106 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2023.
مج. 9 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-61-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 9 : سورة المائدة من الآية 26 إلى الآية 106.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-798-61-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-3504784 بتاريخ 2023/03/27م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»